وداية الربيع السكنية
فاس

مكاتب الأندلس الطابق الثاني رقم 15
مطاحن الادريسية الأطلـــس

فـــاس في : 2022/11/05

بـــــلاغ المسؤولـية

يسعد مكتب وداية الربيع السكنية بأنه بعد طول عمل متواصل من المكتب وفي صمت بعيدا عن الملاسنات والمزايدات وترفعا عن المكائد والوشايات والشكايات الزائفة التي تستهدف مشروعنا الاجتماعي النبيل وتطعن في مصداقية عمل المكتب وأمانته ومسؤوليته.

فإنه يود إخبار السادة المنخرطين بالحقائق التالية وبكامل المسؤولية وبعيدا عن المزايدات واعتبارا للمصلحة الجماعية للمنخرطين :

1. إن المكتب يعتبر بأن الوداية حائزة وبقوة القانون لرخصة التجزئة والتجمع السكني اعتمادا على المادة 8 من قانون 90-25 المتعلق بالتجزئات السكنية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والذي ينص صراحة على أنه " إذا كانت الأغراض المخصصة لها الأراضي محددة في تصميم التنطيق أو تصميم التهيئة فإن سكوت الادارة يعتبر بمثابة الإذن في القيام بالتجزئة عند انصرام أجل ثلاثة أشهر على تقديم طلب إحداثها ....
2. إن المكتب قدم آخر طلب وفق ما تم تحديده من ملاحظات تقنية سابقة في **2021/10/29** وقد تم التذكير به في **2022/07/25** إلا أن الادارة المعنية لم تجب بأي رد وبذلك يكون سكوتها بمثابة إذن ضمني وفق القانون المذكور أعلاه .
3. أن المكتب ظل يتصل باستمرار بمصالح الولاية للحصول على إذن إيجابي أو رفض مكتوب لكن دون جدوى وبذلك وطبقا للقانون أعلاه نكون حائزين للإذن بقوة القانون الذي يسود على الجميع. وهو ما تم التأكيد عليه في عدة أحكام وقرارات صادرة عن المحاكم الادارية.
4. لقد قام المكتب ومنذ **2018** بأداء رسوم الوكالة الحضرية والوقاية المدنية وهذا يعني موافقة الوكالة الحضرية باعتبارها المسؤولة قانونيا على ضوابط التعمير وفق قانون التعمير بصراحة مقتضيات.
5. عندما تبين للمكتب أن الادارة المعنية تمانع لأسباب غير معروفة بتسليمنا الإذن الإيجابي رغم كثرة اتصالاتنا ، بادر المكتب إلى تطبيق المقتضيات القانونية باعتبار أن هذا السكوت بقوة القانون (المادة 8 من قانون 90-25 المذكور أعلاه) إلى ايداع طلب رخصة البناء لدى جماعة عين الشقف بتاريخ **28/10/2022** مباشرة بواصلة وصل ولدى جماعة فـــاس بتاريخ **31/10/2022** عن طريق المفوض القضائي بعد

الرفض ،وذلك تطبيقا للقانون رقم 90-25 المتعـلق بالتعمـير . كمـــــا قام المكتب بإيداع الملف لدى المحافظة العقارية ، بتاريخ **2022/11/04** أيضا عن طريق المفوض القضائي بعد الرفض. كما تنص على ذلك المادة 12 من قانون 90-25 المذكور أعلاه .

6. على إثر ذلك قام المكتب بإيداع اشعار للسيد والي جهة فـــاس مكناس باعتباره جهة الاختصاص بتاريخ **2022/10/31** وتم تعزيزه بإشعار برسالة مضمونة مع اشعار بالتوصل .وذلك طبقا للمادة 10 من المرسوم التطبيقي رقم 2.92.833 الصادر في 12 أكتوبر 1993 لتطبيق القانون رقم 90-25 المتعلق بالتجزءات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات . وبناءا على المعطيات السابقة يود المكتب أن يوضح مـــايلـــي

أنه يعتزم القيام بالبدء في أشغال التجهيز طبقا للقانون وفي حالة ما إذا تم الاعتراض من ذلك من طرف الادارة فإن المكتب سيتصدى لذلك بالإجراءات القانونية ، فالقانون سيد الجميع ،وفوق الجميع. ومن جهة أخرى فإن المكتب يؤكد ومن جديد بأن على جميع المنخرطين أن يتحملوا مسؤوليتهم في دعم هذا المسلسل وكل المبادرات الفردية أو من قبل بعض المجموعات مهما كانت حسن نيتها التي تفترضها باسم المصلحة الجماعية للمنخرطين ، سيكون لها تأثير سلبي على ما يقوم به المكتب من مجهود لحماية حقوقنا ومصالحها المشروعة في إطار المقتضيات القانونية والمصلحة الجماعية التي تسموا على كل الاعتبارات والاختلافات مهما كانت درجتها وأسبابها.

7. يؤكد المكتب وبكامل المسؤولية وباسم الأمانة التي حملها اياه المنخرطون أنه يشتغل بروح نضالية عالية وعازم على تطبيق القانون سيد الجميع . سواء تعلق الامر بقانون التعمير أو القانون الأساسي والداخلي للوداديـة تجاه كل الخروقات والمخالفات مهما كلف ذلك من ثـــمـــن .

وعليه على جميع المنخرطين أن يتحملوا مسؤوليتهم مثل ما يتحمل المكتب مسؤوليته في احترام القانون الأساسي والداخلي للوداديـة ،كما التزمنا به جميعا فضلا عن قرارات الجمع الأخـــير.

8. إن المكتب يعبر ببالغ الأسف عن وجود بعض المبادرات التي انساق معها بعض المنخرطين حسنوا النية وهم لا يعلمون ابعادها أو لم يتم إخبارهم بحقيقة مضمونها والتي لها أبعاد خطيرة على مستقبل مشروع الوداديـة . وبذلك فإن المكتب بالمناسبة يعتبر نفسه غير معني إطلاقا بأية مبادرة تتم خارج إطاره سواء تعلق الأمر باجتماع أو جمع عام لجهة ما . مادام ذلك يخرج عن نطاق القانون الأساسي والداخلي للوداديـــة .

والمكتب سيتصدى لأية خروقات في هذا الصدد مثلما يتصدى لخروقات الإدارة وعدم احترامها للقانون ، فالقانون فـــوق الجميع .

9. إن المكتب يناشد جميع المنخرطين أن يتفهموا مضمون هذا البلاغ ويتأكدوا مما ورد فيه من مقتضيات قانونية وأن يتحملوا مسؤوليتهم في دعم مكتب الودادية وعدم الانسياق خلف الإشاعات والادعاءات المجانية والتي لن تفيد مشروعنا النبيل في شيء بل ستخدم مصالح من وراء تحركات ومبادرات البعض ممن يعاكسون تحركات المكتب لاعتبارات لا علاقة لها بالمصلحة الجماعية للمنخرطين وإنما لاعتبارات شخصية صرفة واستجابة لتحريضات بعض المقاولين الذين يراهنون على الاستفادة من هذا المشروع الاجتماعي وسيكون الجمع العام المقبل مناسبة للكشف عن المستور . وسيعلن على الجمع العام في أقرب ألآجـــال .

10. وفي الختام يؤكد المكتب وبكامل المسؤولية التاريخية أنه مـــاض في التزامه وتحمل ثقل الأمانة الملقاة على عاتقه بسلوك كل المساطر والإجراءات القانونية لتحقيق هدفنا الجماعي معتمدا في ذلك على دعم المنخرطين وعلى السند القانوني المتين الذي يسمو على الجميع .

فلنتحمل مسؤوليتنا جميعا كل من موقعه .

ويبقى المكتب رهن كل الاستفسارات كما عاهدتموه

وتحـية خـالصة لجميع المنخرطين والمنخرطات